جمهورية مصر العربية
الجهاز المركزي للمحاسبات
إدارة مراقبة حسابات المطاحن والمضارب
١٩ ش الجمهورية – عابدين – القاهرة

تقرير
مراقب الحسابات
بشأن مراجعة القوائم المالية المُعدلة
لشركة مطاحن وسط وغرب الدلتا
في ٢٠٢٥/٦/٣٠

إلى السادة/ مساهمي شركة مطاحن وسط وغرب الدلتا:

تقرير عن القوائم المالية:

راجعنا القوائم المالية المُعدلة [١] المرفقة لشركة مطاحن وسط وغرب الدلتا " شركة مساهمة مصرية " خاضعة لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وتعديلاته بشأن شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة وشركات الشخص الواحد ولائحته التنفيذية، والمتمثلة في قائمة المركز المالى في ٣٠ يونية ٢٠٢٥ وكذا قوائم الدخل والدخل الشامل والتغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ، وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة الأخرى.

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية:

هذه القوائم المالية مسئولية إدارة الشركة، فالإدارة مسئولة عن إعداد وعرض القوائم المالية عرضاً عادلاً وواضحاً وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية، وتتضمن مسئولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية عرضاً عادلاً وواضحاً خالية من أى تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ، كما تتضمن هذه المسئولية إختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

---

[١] تم إعتماد القوائم المالية المُعدلة في ٢٠٢٥/٦/٣٠ من قبل مجلس إدارة الشركة بالتمرير بتاريخ ٢٠٢٥/٨/٧.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

مسئولية مراقب الحسابات:

تنحصر مسئوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية في ضوء مراجعتنا لها وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية وتتطلب هذه المعايير تخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكد مناسب بأن القوائم المالية خالية من أي أخطاء هامة ومؤثرة، وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإفصاحات في القوائم المالية.

وتعتمد الإجراءات التي تم إختيارها على الحكم الشخصي للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية سواء الناتج عن الغش أو الخطأ، ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في إعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام المنشأة بإعداد القوائم المالية والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأي على كفاءة الرقابة الداخلية في المنشاة، وتشمل عملية المراجعة أيضاً تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية.

وأننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساساً مناسباً لإبداء رأينا على القوائم المالية.

أساس الرأي المُتحفظ:

- بلغ صافي الربح بعد الضريبة عن العام المالي المُنتهي في ٢٠٢٥/٦/٣٠ نحو ٤٢٤,٨٤٧ مليون جنيه، مقابل نحو ٤١٥,٢٩٠ مليون جنيه خلال الفترة المُماثلة من العام المالي السابق، بزيادة قدرها ٩,٥٥٧ مليون جنيه.

وقد ساهمت الإيرادات الناتجة عن الأنشطة غير الرئيسية للشركة، أهمها الفوائد الدائنة والإيرادات والأرباح المتنوعة، بنحو ٣٢١,٦٩٦ مليون جنيه، بما يعادل ٧٥,٧% من الربح المُحقق، مما ساهم في زيادة الربح المُحقق بنحو ٣٠٨,٥٩٧ مليون جنيه عن المُستهدف بالموازنة الإستثمارية عن الفترة، والمُقدر بنحو ١١٦,٢٥٠ مليون جنيه، بنسبة تحقيق مُستهدف بلغت ٣٦٥,٥%.

يتعين إستغلال الطاقات المُتاحة بالشركة لتعظيم إيرادات النشاط الأساسي، مع مراعاة الدقة عند إعداد تقديرات موازنة الشركة.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

- لم تقم الشركة بتعديل المادة (٧) من النظام الأساسي وكذلك بيانات السجل التجاري للشركة، وبما يعكس التعديلات الأخيرة التي طرأت على هيكل المساهمين توافقاً للتغيرات في نسبة المساهمة.

نكرر التوصية بإتخاذ الإجراءات اللازمة لتعديل المادة (٧) من النظام الأساسي وتحديث السجل التجاري للشركة بما يعكس هيكل المساهمين الحالي.

تم جرد الأصول الثابتة في ٢٠٢٥/٦/٣٠ - والبالغ صافي قيمتها الدفترية نحو ٣٢٢,٩٣٤ مليون جنيه - بمعرفة الشركة وعلى مسئوليتها وتحت إشرافنا الإختباري في حدود الإمكانات المتاحة وتمت مطابقة نتائجه على السجلات بمعرفة الشركة، كما تم حساب الإهلاك وفقاً للقواعد والمعدلات المتبعة في السنوات السابقة، وقد تبين بشأنها ما يلي:

- تضمنت الأصول الثابتة (أراضي) ما يلي:

* **نحو ٣٠,٠١٧ مليون جنيه** قيمة أرض مطحن كفر الدوار والبالغ مساحتها بالعقد الإبتدائي المؤرخ ٢٠٢٠/١/٢٧ (٤ فدان، ١٤ قيراط، ٢١ سهم) وقامت الشركة بسداد مبلغ ٦ مليون جنيه بتاريخ ٢٠٢٣/٢/٧ قيمة المُتبقي من ثمن الأرض والمُقرر سدادها وفقاً للعقد، بعد إنهاء التسجيل وبناءً على تعهد من الجمعية التعاونية الإنتاجية في ذات التاريخ بإتمام التعاقد بالشهر العقاري في أقرب وقت وهو ما لم يتم حتى تاريخ نهاية الفحص في أغسطس ٢٠٢٥.
* **نحو ١٠,٠٧٣ مليون جنيه** قيمة أرض مجمع المخابز الآلية ببنها والبالغ مساحتها ٢م٥٣٨٤,٧٠ والمُسدد قيمتها بالكامل بتاريخ ٢٠١٠/٤/٤ والمُحرر عنها عقد بيع إبتدائي ما بين الشركة ومجلس مدينة بنها في ٢٠٢٢/١٠/٣٠، وبالتقدم للشهر العقاري لإستخراج شهادات القيود ومطابقة أرقام قطع الأرض محل العقد، تبين أن بعضاً منها غير مُسجلة بملكية مجلس مدينة بنها، مما حال دون إتمام إجراءات التسجيل.

يتعين سرعة نهو الإجراءات القانونية لتسجيل العقود الإبتدائية الخاصة بكلٍ من أرض مطحن كفر الدوار، وأرض مجمع المخابز الآلية ببنها، حفاظًا على حقوق الشركة، وتماشيًا مع أحكام القانون المدني فيما يخص التسجيل كشرط لنفاذ التصرف في مواجهة الغير، ووفقًا لمتطلبات الإفصاح المحاسبي المتعلقة بإثبات الأصول الثابتة.

- إستمرار التحفظ على السيارة والمقطورة رقمى (٦٤٧٨ ق.م.ب، ٦٩١٨ ق.ف.ج) التابعتان لقطاع القليوبية منذ ٢٠٢١/١٢/١٣ على خلفية حادث رقم ١٩٣٧٥ والتي تم تسليمها لجهاز مشروعات الخدمة الوطنية في ٢٠٢٣/٣/٣٠، رغم صدور قرار النيابة الكلية بجنوب دمنهور

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

في ٢٠٢٤/١/٣ بإلغاء تسليمهما لجهاز مشروعات الخدمة الوطنية وإعادتهما لمكان الإيداع، وتم على أثر ذلك إقامة الدعوى ٢٤ لسنة ٢٠٢٤ - إيتاي البارود - ضد وزير العدل وآخرين وتم وقفها بجلسة ٢٠٢٥/٧/٣١ لحين الفصل في صحة الحادث.

نوصي بإستكمال مخاطبة الجهات المعنية ومتابعة الأمر حفاظاً على أصول الشركة المُتوقفة منذ أربعة سنوات تقريباً.

- بلغ رصيد حساب التكوين الإستثماري في ٢٠٢٥/٦/٣٠ نحو ١٥,٩٩٤ مليون جنيه، متضمنًا مبلغ نحو ١,٤٤٧ مليون جنيه قيمة تنفيذ أعمال ترميم (٤) صوامع خرسانية بمطحن سَيمُون بدمنهور بقطاع البحيرة والمُسندة لشركة الصواف للمقاولات العمومية بموجب العقد المُورخ ٢٠٢٣/٢/١٢ وعقد آخر مُلحق إضافي في ٢٠٢٤/٨/١٥ وبمدة تنفيذ (إجمالية) ١٦ شهر من تاريخ الإستلام الفعلي في ٢٠٢٤/١/٢٩، وقد بلغ ما تم تنفيذه حتى آخر مُستخلص رقم (٣) جاري في ٢٠٢٥/٥/١٤ نحو ١,٠١٠ مليون جنيه بنسبة نحو ٤٦% من جملة الأعمال التقديرية البالغة نحو ٢,١٨٥ مليون جنيه.

وقد أشار تقرير المكتب الإستشاري المؤرخ ٢٠٢٥/٧/١٢ إلى تدني مُعدل الإنجاز على نحو ملحوظ وعدم إنتظام العمالة الفنية بالموقع رغم جاهزية الموقع وإستمرار سريان التعاقد، يؤكده عدم إنجاز أعمال تدعيم بعض الأعمدة والحوائط طبقاً للرسومات والمواصفات الفنية المُعتمدة وتأخر تنفيذ ما يُقارب ٥٠% من البنود الجوهرية.

نوصي بضرورة إلزام المُقاول بالبرنامج الزمني المُعتمد مع تكليف قطاع المشروعات بالمتابعة الدورية الدقيقة ورفع تقارير مُنتظمة للإدارة العليا عن الموقف التنفيذي لإتخاذ ما يلزم من إجراء في هذا الشأن.

تم جرد المخزون في ٢٠٢٥/٦/٣٠ والبالغ نحو ١٤٩,٣٧٨ مليون جنيه بمعرفة الشركة وعلى مسئوليتها وتحت إشرافنا الإختباري في حدود الإمكانات المتاحة وتمت مطابقة نتائجه على السجلات بمعرفة الشركة، وقد أسفرت المراجعة عن ما يلي:

- مخالفة معيار المحاسبة المصري رقم (٢) - فقرة ٩ - والتي تقضى بأنه " يقاس المخزون على أساس التكلفة أو صافي القيمة الإستردادية (البيعية) أيهما أقل " حيث أن الشركة لا تطبق ذلك سوى على مخزون الإنتاج التام فقط.

يتعين الإلتزام بمعيار المحاسبة المصري رقم (٢) لما لذلك من آثار على قيمة المخزون فى تاريخ المركز المالي في ٢٠٢٥/٦/٣٠.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

- لم نتحقق من مخزون الخامات الرئيسية من الأقماح ملك الشركة والبالغ كميتها طبقاً لقوائم الجرد في ٢٠٢٥/٦/٣٠ حوالي ١٠٠٠ طن قمح أجنبي ٧٢% والبالغ قيمته نحو ١٣,٨٢٩ مليون جنيه، وملك الهيئة العامة للسلع التموينية بكمية بلغت حوالي ٢٢,٣٥٢ ألف طن من القمح الأجنبي ٨٧,٥% وحوالي ٢٢٨,٧٣٦ ألف طن من القمح المحلي، وذلك لعدم إجراء تصفية صفرية للصوامع والشون في ٢٠٢٥/٦/٣٠.

يتعين وضع جدول زمني لتصفية الصوامع للوقوف على مدى مطابقة الأرصدة الفعلية للخامات للأرصدة الدفترية وإجراء التسويات اللازمة ومراعاة أثر ذلك على القوائم المالية في ٢٠٢٥/٦/٣٠.

- ما زالت ملاحظتنا قائمة بشأن ضعف الرقابة على مخلفات الطحن (ناتج الغربلة) بمطاحن الشركة وعدم إتباع دورة مستندية لتلك المخلفات اكتفاءً بالدورة المستندية لبيع المخلفات، وقد بلغت كمية القمح المطحون ٨٧,٥% بمطاحن الشركة مختلف الدرجات حوالي ١,٣٩٥ مليون طن خلال الفترة من ٢٠٢٤/٧/١ حتى ٢٠٢٥/٦/٣٠ بما يعادل حوالي ١,٣٦٠ مليون طن قمح ٢٤ قيراط - طبقاً للمركز الإحصائي المُعد بمعرفة الشركة - بفارق قدره حوالي ٣٥ ألف طن في حين بلغت كمية المخلفات المباعة حوالي ١٦,٥٠٠ ألف طن فقط بفارق قدره ١٨,٥٠٠ ألف طن.

فضلاً عن وجود تفاوت في أسعار بيع هذه المخلفات حيث تراوح متوسط أسعار البيع من ٤٤٤ جنيه إلى ٣٧٧٣ جنيه للطن بمطاحن الشركة.

يتعين ضرورة وضع دورة مستندية لمخلفات الطحن وإفادتنا بموقف الفروق الظاهرة بين ناتج الغربلة والمخلفات المباعة إحكاماً للرقابة وأسباب التفاوت في أسعار بيع المخلفات.

بلغ رصيد العملاء في ٢٠٢٥/٦/٣٠ نحو ٢٠٢,٩٦٤ مليون جنيه، ورصيد دائن بنحو ٢٣,٧٤٩ مليون جنيه، وبمراجعة تفصيلات أهم الأرصدة أتضح ما يلي:

- ما زالت مستحقات الشركة لدى بعض الشركات العاملة بمنظومة المكرونة التمويني والصادرة بالتوجيه الوزاري رقم ٤٣ لسنة ٢٠٢٢ والمنتهي العمل بها منذ اغسطس ٢٠٢٤، إلا أنه وبعد تجاوز العام من توقفها فما زال حساب العملاء يتضمن مبلغ نحو **٢٢,٤٠١ مليون جنيه** أرصدة مدينة مُستحقة على شركة مضارب الدقهلية، ومصنع مكرونة الأميرة، ومصنع النور (نحو ١٤,٨٥٧ مليون جنيه، ٤,٩٦٦ مليون جنيه، ٢,٥٧٨ مليون جنيه على الترتيب).

وذلك بعد إجراء التسويات المالية مع الشركة القابضة للصناعات الغذائية بموجب محضري أعمال في نوفمبر ٢٠٢٤، ويناير ٢٠٢٥.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

- مبلغ نحو ٦٨,١٨١ **مليون جنيه** قيمة المُستحق على شركتي الجملة (العامة والمصرية) عن مسحوباتهما من الدقيق خلال العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥ (مبلغ نحو ٥٤,٨١٣ مليون جنيه، ونحو ١٣,٣٦٨ مليون جنيه على الترتيب)، وقد تبين أنه لم يتم فصل مسحوبات الشركتين من مكرونة المنظومة، قيمة مسحوبات المكرونة بالسعر الحر، وبما يخالف الأصول المحاسبية المتعارف عليها لسهولة إجراء المطابقات اللازمة.
- مبلغ نحو ٦٣,١٧٨ **مليون جنيه** مديونية مُستحقة على الشركة القابضة للصناعات الغذائية تتضمن مبلغ نحو ٥,٥٧١ مليون جنيه باقي قيمة مسحوباتها من الدقيق (عبوة ١ كيلو) ونحو ٥٧,٦٠٧ مليون جنيه قيمة تسويات منظومة المكرونة (شركة الأميرة، ويونيفرت، مصر المنوفية، مضارب الدقهلية) والتي لم يتم تحصيلها حتى تاريخه.
- مبلغ نحو ٣١,٣٨٧ **مليون جنيه** مديونية كبار العملاء وعملاء القطاع الخاص والتعاقدات عن مسحوباتهم من الدقيق الحر خلال العام ٢٠٢٤/٢٠٢٥ مُتمثلة في نحو ١٤,٥٨٤ مليون جنيه مسحوبات شركة الأميرة، ونحو ٤,٦٩٧ مليون جنيه على شركة مضارب الدقهلية، ونحو ٤,٤٨٦ مليون جنيه على شركة مضارب الشرقية، ونحو ٣,٠٣٨ مليون جنيه على شركة النيل للمجمعات الاستهلاكية، ونحو ٣,٠٠٨ مليون جنيه شركة الرواد، ونحو ١,٥٧٤ مليون جنيه تخص شركة الفرسان.

ويتصل بما سبق عدم قيام الشركة بإبرام عقد معاوضة مع الشركة القابضة للصناعات الغذائية بالمخالفة للفقرة (٨) من المادة (٢١٧) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١.

يتعين بحث المديونيات القائمة على شركات المنظومة المُشار إليها والعمل على تحصيل مستحقات الشركة أو تسويتها مع الشركة القابضة للصناعات الغذائية، وإتخاذ الإجراءات اللازمة لإبرام العقد وعرضه على الجمعية العامة للإعتماد، وإجراء المطابقات على أرصدة شركتي الجملة، مع الفصل بين المسحوبات التموينية والحرة لضمان دقة الحسابات، ومتابعة تحصيل مديونيات عملاء الدقيق الحر توفيراً للسيولة المالية وتعظيم العوائد، ضماناً لسلامة الموقف المالي وحفاظاً على حقوق الشركة.

- ما زال لم يتم تنفيذ الأحكام القضائية النهائية الصادرة لصالح الشركة بشأن مبلغ نحو ١٥,٦٤٤ مليون جنيه (قيمة إيجار وعجوزات) على السيد/ إبراهيم عبد الحكيم رزق المُستأجر السابق للفندق السياحي والنادي الإجتماعي بموجب العقد المؤرخ أبريل ٢٠١٢ والمُستحقة عن الفترة من يونية ٢٠١٢ وحتى مارس ٢٠١٧.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

يتعين مخاطبة الجهات المُختصة بتنفيذ الأحكام وبذل العناية الكافية لتحصيل مُستحقات الشركة طرف الغير في ضوء الأحكام الصادرة لصالحها والإفادة.

- بلغت أرصدة النقدية بالبنوك والصندوق في ٢٠٢٥/٦/٣٠ نحو ٤٤٨,١٢٦ مليون جنيه، مُتضمنة نحو ٤٤٦,٢٠٦ مليون جنيه بالحسابات الجارية بالبنوك والهيئة القومية للبريد بعوائد تتراوحت بين ٥% إلى ٢٠% - منها أرصدة غير مُنتجة للعوائد بمبلغ ٣,٨٥٧ مليون جنيه ببنكي القاهرة والإسكندرية - طنطا (عدا حساب آخر ببنك القاهرة - مزايا) ومبلغ نحو ٨,٤١٥ مليون جنيه بالبريد بعائد يومي يبلغ ٥%.

فضلاً عن رصيد ١٠٩٧٥ دولار ببنك مصر (حساب ٤٤٧٣) وبما يُعادل نحو ٥٤٤ ألف جنيه مُحققاً عائد بنحو ١٨٩ ألف جنيه لعام ٢٠٢٤/٢٠٢٣، ونحو ٢٠ ألف جنيه فقط للعام الحالي، رغم توافر بدائل مصرفية أُخرى بعوائد أعلى وعدم إستخدام هذا الحساب منذ عدة سنوات.

نُوصي بإستمرار تعظيم العائد على هذه الأرصدة بإعادة توظيفها في أوعية مصرفية مع الإقتصار على الحد الأدنى من السيولة التشغيلية إلتزاماً بمبدأ حُسن إستغلال الموارد المالية وقواعد الحوكمة.

- بلغ رصيد الإحتياطي القانوني في ٢٠٢٥/٦/٣٠ نحو ٢٧٤,٧٤٣ مليون جنيه وبنسبة ٣٦٦,٣٢% من رأس المال المُصدر والمدفوع والبالغ نحو ٧٥ مليون جنيه، وهو ما يُعد تجاوزًا للحدود المعقولة وغير مُتسق مع الغرض الأساسي من تكوين هذا الإحتياطي والمُتمثل في تغطية خسائر مُستقبلية أو تعزيز المركز المالي للشركة، طبقاً للمادة (٤٠) من القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ والمادتين رقما (٩١، ١٩٢) من لائحته التنفيذية.

يتعين دراسة ما سبق في ضوء أحكام المادة رقم (٤٠) من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وتعديلاته والمادتين رقما (٩١، ١٩٢) من لائحته التنفيذية في هذا الشأن وإتخاذ ما يلزم من إجراءات لصالح الشركة.

بلغت المخصصات بخلاف الإهلاك في ٢٠٢٥/٦/٣٠ نحو ٣٩٠,٤٧٠ مليون جنيه بزيادة قدرها ١٢٩,٢٧٦ مليون جنيه عن أرصدة ٢٠٢٤/٧/١ والبالغة نحو ٢٦١,١٩٤ مليون جنيه، وذلك بعد تدعيم المخصصات بمبلغ ١٥٧,٨٥٣ مليون جنيه وإستخدام مبلغ ٢٨,٥٧٧ مليون جنيه خلال العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٤، وبالمراجعة تبين بشأنها ما يلي:

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

- **بلغ رصيد مخصص الضرائب المتنازع عليها** مبلغ ٣١٩,٤٧٠ مليون جنيه، وذلك لمواجهة الخلاف الضريبي بين الشركة ومصلحة الضرائب المصرية على ضريبة المبيعات وضريبة القيمة المُضافة على إيرادات القمح المطحون ضمن منظومة الخبز ومبيعات النخالة عن السنوات من ٢٠١٣/٦ حتى ٢٠٢٠/١١ والبالغ المطالبة عنها بنحو ٢٨٨,٢٥٩ مليون جنيه في ٢٠٢٥/٥/٢٩، ومُكون عنها مُخصص في ٢٠٢٥/٦/٣٠ بمبلغ نحو ٢٨٩,٤٧٠ مليون جنيه، هذا بالإضافة إلى المُجنب بحساب الأرصدة الدائنة بنحو ١٢,٢٢٢ مليون جنيه لمقابلة الخلافات الضريبية على القيمة المُضافة عن عمولة تسويق القمح المصري عن السنوات من ٢٠١٧/٦ إلى ٢٠١٩/٦.

كما ورودت مطالبة أخرى من مصلحة الضرائب المصرية بفروق فحص ضريبة الدخل عن الأعوام من ٢٠١٦/٢٠١٥ حتى عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ بنحو **٣٥,٩٢٤** مليون جنيه ما زالت محل الفحص، تم تكوين مُخصص عنها بنحو ٣٠ مليون جنيه.

ونُشير في هذا الصدد إلى أن جميع السنوات تم نظرها بلجان الطعن وإنهاء المنازعات ومرفوع بشأنها قضايا ما زالت متداولة في ضوء ما تم تقديمه لنا من مُستندات ومُذكرات طعون من الشركة وما حصلت عليه الشركات الشقيقة بأحقيتها في تخفيض الضريبة المُستحقة على مقابل تكلفة الطحن وذلك بناءً على تطبيق ما جاء بالتعليمات التنفيذية للفحص رقم (٦٦) لسنة ٢٠٢١ بشأن إستدراك التعليمات التنفيذية للفحص رقم (٤٦) لسنة ٢٠١٥ بشأن أسس محاسبة المطاحن التموينية والصادرة من مصلحة الضرائب المصرية.

ويتضح في ضوء ما سبق أن الخلاف الضريبي نحو ١٧٩,٢٧١ مليون جنيه مما يُشير إلى زيادة قدرها نحو ١٤٠ مليون جنيه للمُخصص المُكون بخلاف مبلغ نحو ١٢,٣٣٣ مليون جنيه المُعلي بالأرصدة الدائنة.

نوصي بإعادة تقييم كفاية المخصص في ضوء تطورات النزاع ومُستجدات الدعاوى المنظورة، والتأكد من دعمه بالمستندات القانونية المؤيدة، مع الإلتزام بأحكام معيار المحاسبة المصري رقم (٢٨) بشأن المخصصات، والإحتفاظ بمبدأ التحفظ المحاسبي لضمان عدم إستخدامه كإحتياطي سري والعدالة في العرض والإفصاح بالقوائم المالية.

* **بلغ رصيد مخصص عقوبات المطاحن** والمُكوَّن خلال العام نحو ١٨ مليون جنيه، خُصص لمُواجهة الغرامات التموينية والمخالفات المرتبطة بنشاط المطاحن، وقد تحملت الشركة العام

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥ نحو ٢٧,٦٥٤ مليون جنيه وفقاً للمطابقات الفترية مع الهيئة العامة للسلع التموينية، منها مبلغ قدره ٥,٨٥٣ مليون جنيه يخص أعواماً سابقة.

جدير بالذكر أنه لم ترد أي غرامات تخص الربع الأخير من العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥ لكافة قطاعات الشركة وعددها عشرة مطاحن، بإستثناء مطحني كفر الشيخ ودسوق، حيث وردت عنهما غرامات تخص شهر أبريل ٢٠٢٥ فقط.

يتعين إعادة دراسة المُخصص في ضوء ما ورد بمعيار المحاسبة المصري رقم (٢٨) الخاص بالمخصصات والإلتزامات المُحتملة والأصول المُحتملة، والحد من تلك الغرامات وتحديد المُتسبب فيها إن أمكن - والإلتزام بالمعايير المُحددة للأقماح تفادياً لتحمل الشركة لأية غرامات أو عقوبات وطبقاً لتأشيرة معالي وزير التموين والتجارة الداخلية في ٢٠٢٣/١/١٩.

* **بلغ رصيد مخصص مطالبات القضايا في** ٢٠٢٥/٦/٣٠ نحو ٥٣ مليون جنيه، بزيادة ١٨,٥٧٢ مليون جنيه عن أول الفترة، وتم تدعيمه بنحو ٤٧,١٤٩ مليون جنيه وإستخدام نحو ٢٨,٥٧٧ مليون جنيه، معظمها لقضايا عمالية.

ووفق الدراسة القانونية المُقدمة لنا والبالغ قيمة المطالبات المُحتملة حال الخسارة نحو ٦٠ مليون جنيه، تشمل عدد (٧٤٦) قضية بأحكام نهائية غير مُنفذة حتى أغسطس ٢٠٢٥ وبقيمة ١٦,٧٧٧ مليون جنيه، وعدد (٧٥٧) قضية عمالية مُتداولة وأُخرى مُستأنفة بقيمة مُقدرة بنحو ٤٣,٢٨٠ مليون جنيه.

قامت الشركة بسداد مبلغ نحو ٢٨,٥٧٧ مليون جنيه خلال العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥ بالإضافة إلى نحو ٢,٨١٢ مليون جنيه خلال يوليو ٢٠٢٥ لتنفيذ أحكام نهائية لعدد (٣٦) قضية.

وفي ضوء الزيادة المُستمرة لتلك القضايا العمالية، صدر عن مجلس الإدارة بجلستيه رقما (٦، ٧) المُنعقدتين بتاريخي ١٥ مايو و٣٠ يونية ٢٠٢٥ ضم (٤) علاوات عن أعوام ٢٠١٦ حتى ٢٠١٩ للحد من الأعباء المالية على الشركة.

وبفحص الدراسة القانونية المُقدمة لنا من الشركة (لبعض القضايا) لوحظ إدراج قضايا سبق تنفيذ أحكامها خلال الفترة من مايو إلى يوليو ٢٠٢٥ ضمن تقديرات المخصص.

يتعين إستيفاء الدراسة القانونية والمالية، وإستبعاد القضايا المُسددة أو المُنفذة من المخصص، مع إتخاذ الإجراءات الإدارية للحد من تلك الإلتزامات مستقبلاً، وبما يتوافق مع معيار المحاسبة المصري رقم (٢٨) بشأن المخصصات والإلتزامات المحتملة والأصول المُحتملة.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

- تُباشر الشركة العديد من الدعاوي القضائية في ٢٠٢٥/٦/٣٠ وما زالت متداولة حتى تاريخه (أغسطس ٢٠٢٥) لم نوافِ عنها بالدراسة القانونية ومما قد يترتب عليها من أثر مالي مُحتمل لهذه الدعاوي وبما يُخالف مُتطلبات الإفصاح والإعتراف وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية ذات الصلة، أهمها ما يلي:

* **الدعوى رقم ٢٠١٢/٢٧٣ مدني** المُقامة من ورثة سهير يعقوب سابا، لإسترداد أرض وآلات مطحن خالد بن الوليد بشبين الكوم، أيدت محكمة النقض بتاريخ ٢٠٢٣/١٢/١٩ إدعاء المدعين، وأعيدت الدعوى لإستئناف شبين الكوم التي أحالتها لمكتب الخبراء لتقدير قيمة الأرض وفق الأسعار الحالية، وعلى أثر ذلك تعاقدت الشركة مع مكتب المُستشار/ محمد فريد مقابل ٣ ملايين جنيه تُسدد على دفعتين، مع شرط إسترداد الدفعة المُقدمة بعد خصم مائة ألف جنيه حال الخسارة (لا قدر الله) وذلك بموافقة مجلس الإدارة رقم (١٠) في ٢٠٢٤/٨/٢٥، والدعوى مُقيدة برقم ٢٩٦ لسنة ٤٨ ق.س.ع شبين الكوم (مُعادة من النقض) وأُحيلت إلى لجنة ثلاثية، مؤجلة لجلسة ٢٠٢٥/٩/١١.

وبشأن ما سبق لم نتلقَّ إفادة القطاع القانوني بتقدير قيمة الإلتزام المالي المُحتمل على الشركة عن هذه الدعوى، الأمر الذي يحول دون تحديد المخصصات المالية اللازمة لمواجهة أي إلتزامات قانونية قد تنشأ، بما في ذلك الغرامات، الرسوم، أو المصروفات التي قد تتحملها الشركة عن هذا النزاع القانوني.

* **الدعوي رقم ٢٧٧ لسنة ٢٠٢٢ مدني كلي طنطا** والمُستأنفة برقم ٢٦٧٨ لسنة ٧٤ ق.س.ع طنطا والمُقامة من السيدة/ نادية عبد الواحد أحمد عيد وآخرين للمطالبة بتعويض عن قرار تأميم أرض مطحن سلندرات الإتحاد بطنطا، وهي مؤجلة لجلسة ٢٠٢٥/٩/١٠ للتقرير.

* **الدعوي رقم ١٨٩٤٣ لسنة ٦٦ ق عليا القاهرة د ٣ موضوعي** والمُقامة من ورثة/ حُسنة أحمد الدحدح بخصوص إسترداد أرض شونة شبين القناطر بقطاع القليوبية، وهي مؤجلة لجلسة ٢٠٢٥/١٠/١٤.

* **الدعوى رقم ١١٨ لسنة ٢٦ ق قضاء إداري المنوفية** والمُقامة من الشركة ضد وزير الإسكان وآخرين بشأن دعوى طعن على القرار ٣١٩ لسنة ٢٠٢٤ بشأن إسترداد مُجمع المخابز الآلية بمدينة السادات وحُكم فيها بجلسة ٢٠٢٤/١٢/٢٧ بعدم اختصاص وإحالة لمحكمة القضاء الإداري بالقاهرة ولم يُحدد لها جلسة بعد، والطعن رقم ٧٥٣٧ لسنة ٧٠ ق.د ٣ إدارية عليا والمُقامة ضد وزير الإسكان ورئيس جهاز مدينة السادات بشأن دعوى طعن على إلغاء قرار

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

إسترداد مجمع المخابز البلدية بمدينة السادات وإلزام بمقابل حق انتفاع وبجلسة ٢٠٢٥/٦/٢٤ تم إحالتها إلى محكمة القضاء الإداري بالمنوفية ولم يُحدد لها جلسة بعد.

يتعين على الشركة المُتابعة مع مكتب المُستشار القانوني بشأن دعوى مطحن خالد بن الوليد ومتابعة مُستجدات باقي القضايا وإتخاذ كافة لإجراءات القانونية الواجبة في هذا الشأن حفاظاً على حقوق وممتلكات الشركة لما لذلك من أثر مالي وجوهري على القوائم المالية للشركة.

- بلغ رصيد الشركة القابضة للصناعات العذائية بالحسابات الدائنة للشركات الشقيقة في ٢٠٢٥/٦/٣٠ (دائن) بنحو ٣,٤٠٢ مليون جنيه قيمة المُستحق بإسم صندوق موازنة الأسعار بواقع عشرة جنيهات عن كل طن نخالة وذلك دون الوقوف على السند القانوني لهذا الأمر وذلك رغم قيام الشركة ببيع النخالة لصالح الهيئة العامة للسلع التموينية مقابل الحصول على عمولة بنسبة ١٥% من قيمة البيع.

يتعين موافاتنا بالسند القانوني عن خصم المبلغ لحساب الشركة القابضة للصناعات الغذائية وذلك على الرغم من قيام الشركة ببيع النخالة لصالح الهيئة العامة للسلع التموينية.

- تضمن حساب مصروفات مُستحقة السداد (الأجور المستحقة) في ٢٠٢٥/٦/٣٠ مبلغ نحو ٥٦ مليون جنيه مكافأة الأرباح المستحقة تقديرياً عن العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٤ تحت إعتماد الجمعية العامة.

يتعين إقرار مجلس إدارة الشركة بالمبلغ والعرض على الجمعية العامة.

- تضمن حساب أعباء وخسائر (تعويضات وغرامات) في ٢٠٢٥/٦/٣٠ مبلغ ٨٣,٣٢٢ ألف جنيه تحت مسمى تبرعات وإعانات تبرع لجمعيات ومؤسسات خيرية.

الأمر معروض على الجمعية العامة للشركة لإتخاذ القرار المناسب فى هذا الشأن.

- تضمن حساب تأمينات للغير بحساب الأرصدة الدائنة الأخري مبلغ نحو ١,١٥٩ مليون جنيه أرصدة متوقفة تخص مخابز منظومة الخبز الطباقي منذ عام ٢٠١٤، ومبلغ نحو مليون جنيه تأمينات للغير يُمثل أرصدة متوقفة منذ عدة سنوات).

يتعين بحث تلك الأرصدة وإتخاذ ما يلزم وفقاً لما تقضي به أحكام المادة ١٤٧ من القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥.

- لم تقم الشركة بسداد قيمة المساهمة التكافلية للتأمين الصحي الشامل والمُقيد ضمن الأرصدة الدائنة للمصالح والهيئات بنحو ١٤,٣٢٢ مليون جنيه يخص العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٤ منها

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

نحو ٧,٥٤٠ مليون جنيه، وذلك بالمُخالفة للمنشور العام رقم (١) لسنة ٢٠٢٠ الصادر عن مصلحة الضرائب، الذي يجيز لهيئة التأمين الصحي الشامل توقيع الحجز الإداري وفقاً لقانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ تنفيذًا للبند (تاسعاً) من المادة (٤٠) من قانون التأمين الصحي الشامل رقم (٢) لسنة ٢٠١٨.

يتعين القيام بسداد قيمة المساهمة التكافلية أولاً بأول تجنباً للتعرض للحجز الإداري تنفيذاً لما جاء بالمنشور العام لمصلحة الضرائب المصرية.

- تضمنت الإيرادات (خدمات مباعة) في ٢٠٢٥/٦/٣٠ مبلغ نحو ١٣,٧٢٤ مليون جنيه قيمة نقليات قمح أجنبي وذلك دون إجراء المطابقات اللازمة مع الشركة العامة للصوامع والتخزين.

يتعين إجراء المطابقات اللازمة والتسوية فى ضوء ما تسفر عنه نتائج المطابقات لإظهار إيرادات النشاط الفعلية على حقيقتها.

الرأي المتحفظ:

وفيما عدا تأثير ما تقدم والأمور المبينة بتقريرنا عاليه فمن رأينا أن القوائم المالية المُشار إليها تعبر عندئذ بعدالة ووضوح فى كل جوانبها الهامة عن المركز المالى لشركة مطاحن وسط وغرب الدلتا في ٣٠ يونية ٢٠٢٥ وعن أدائها المالى وتدفقاتها النقدية عن السنة المالية المنتهية فى ذلك التاريخ طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة.

مع عدم إعتبار ذلك تحفظاً:

- لا يزال الوضع قائماً بشأن عدم الإنتهاء من تقنين وضع يد الشركة على بعض الأراضي والعقارات التي آلت إليها بقرارات التأميم أو قرارات تخصيص **بعضها محل دعاوى قضائية** مازالت متداولة والبعض الأخر صدر به أحكام نهائية وما زال لم يتم التسجيل، ومن أمثلة ذلك (مجمع المخابز الآلية بطنطا بالغربية، مطحن السلام بقليوب، مطحن المعداوي بمنوف ومطحن سرس الليان القديم بالمنوفية، أرض مطحن قشعمي بدسوق بكفر الشيخ).

يتعين حصر كافة الحالات المثيلة ونهو تسجيل الأراضي محل الدعاوي القضائية وإستكمال إجراءاتها للحفاظ على ممتلكات الشركة.

- لم تقم الشركة حتى تاريخه بالإستفادة من نشاط تقسيم الأراضي والإستثمار العقاري أو إستغلاله، وذلك بعد تعديل المادة (٣) من النظام الأساسي للشركة بناءً على قرار الجمعية العامة غير العادية بتاريخ ٢٠١٩/٦/١٩، مع إجراء دراسة تفصيلية للإستفادة من هذا النشاط.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

يتعين دراسة تفعيل هذا النشاط وتقييم الجدوى الإقتصادية له وإتخاذ الإجراءات اللازمة لتعظيم وتحقيق أهداف الشركة.

- عدم الإستغلال الأمثل للمبني الثقافي (فندق - قاعة - كافيتريا - أخرى) يتضح من تحليل عوائد تكلفته الدفترية والبالغة نحو ٢٤,٤٢٠ مليون جنيه ضَعف جدواه الإستثمارية، التي تراوحت عوائده خلال الفترة من ٢٠١٩/٧/١ حتى ٢٠٢٥/٦/٣٠ بين ٠,٥١% إلى ٦,٢٩%.

ويُستدل من تحليل الإيرادات والمصروفات خلال سنوات النشاط أن إجمالي الربح المُحقق بلغ نحو ٤,٦٦٥ مليون جنيه فقط، مقابل تكلفة إجمالية تُقارب ٢٤,٤٢٠ مليون جنيه، وهو ما يُمثل عائدًا متراكمًا لا يتجاوز ١٩,٢٧% من التكلفة خلال فترة تقارب ست سنوات.

يتعين إتخاذ كافة الإجراءات اللازمة بشأن الإستغلال الأمثل للمبني الثقافي لتحقيق عائد يتناسب مع حجم الإستثمارات المُنفقة عليه.

- ما زال لم يتم الحصول على مبلغ ١٢١,٦٦٦ ألف جنيه قيمة باقي المُستحق من مبلغ التعويض بشأن نزع ملكية جزء من أرض شونة دفرة والصادر بشأنها حُكم قضائي لصالح الشركة عام ٢٠١٦ في الدعوى رقم ٣٨٣ لسنة ٢٠١٤، ولم يتم تنفيذه حتى تاريخه.

يتعين متابعة تنفيذ الأحكام الصادرة لصالح الشركة والإفادة.

- تضمن حساب التكوين الإستثماري في ٢٠٢٥/٦/٣٠ مبلغ نحو ١٣,٠٣٤ مليون جنيه يُمثل قيمة آلات ومعدات وعدد وأدوات خاصة ببعض مطاحن الشركة، يرجع تاريخ شراء بعضها منذ عام ٢٠١٩ ولم تُستخدم حتى تاريخ نهاية الفحص في أغسطس ٢٠٢٥، الأمر الذي يمثل مال عاطل وغير مستغل، رغم تأكيد الشركة المُتكرر في ردودها أنه سيتم إستخدام هذه الآلات والمعدات في تطوير مطاحن الشركة.

يتعين العمل على الإستفادة من تلك الأصول التي تم شراؤها منذ نحو ست سنوات، تجنبًا لإستمرار تعطل الأموال المُستثمرة وتعظيماً لعوائدها، مع مراعاة ما ورد بمعيار المحاسبة المصري رقم (١٠) الخاص بالأصول الثابتة وإهلاكاتها.

- عدم إستغلال بعض الطاقات الإنتاجية المُتاحة للشركة خلال الفترة من ٢٠٢٤/٧/١ حتى ٢٠٢٥/٦/٣٠ مما له الأثر في تعظيم عوائد المال المُستثمر، ومن مظاهر ذلك:

* بلغت نسبة عدم إستغلال الطاقة المُتاحة لإنتاج الدقيق إستخراج ٧٢% (مطحن ٢٣ يوليو) ٣٢,٤٩% ونسبة عدم إستغلال الطاقة المُستهدفة ١٠,٨٩%.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

* تدني الطاقة المستهدفة لمصنع مكرونة شبين الكوم والبالغة ٦,٨٦٠ ألف طن بنسبة ٥٥,٥٥% من الطاقة المتاحة والبالغة ١٢,٣٤٨ ألف طن، ويتصل بما سبق من عدم إستغلال الطاقة المُتاحة للمصنع بنسبة ٤٧,١١% وعدم إستغلال الطاقة المُستهدفة بنسبة ٤,٨٠%.

* بلغت نسبة عدم إستغلال القدرة التعاقدية لمخبز طنطا (حلويات ونواشف) ٧٨,٩٤% وعدم إستغلال الطاقة المُستهدفة بنسبة ٣٦,٨١%.

يتعين إعداد دراسة تحليلية لإستغلال الطاقات المُتاحة لمطاحن الشركة ومصنع المكرونة وزيادة الجهد التسويقي لرفع الطلب على منتجات الشركة من مخبز طنطا (حلويات ونواشف) وتعظيم العائد على المال المُستثمر بأصول الشركة.

- تضمن مخزون قطع غيار في ٢٠٢٥/٦/٣٠ أصناف راكدة وبطيئة الحركة بلغت تكلفتها نحو ٢٧٠,٨٦٤ ألف جنيه (طبقاً لحصر وبيانات الشركة المُسلمة لنا).

يتعين دراسة سُبل تعظيم الإستفادة من المخزون الراكد وبطيء الحركة أو التصرف الإقتصادي له بما يُحقق أفضل عائد عنها وحتى لا يمثل رأس مال عاطل، مع دراسة القيمة الإستردادية لأرصدة المخزون الراكد وبطيء الحركة وتطبيق ما ورد بالفقرات أرقام ٩، ٢٨، ٣٤ من معيار المحاسبة المصري رقم (٢) والخاص بالمخزون.

- تم إرسال مُصادقات للعملاء والموردين والأرصدة المدينة الأخري في ٢٠٢٥/٧/١٦ وبعدد ١٤٤ مُصادقة على أرصدتها في ٢٠٢٥/٦/٣٠ ودون موافاتنا بها للإشراف عليها، ولم ترد ردود عنها حتى تاريخ نهاية الفحص في ٢٠٢٥/٨/١٤.

يتعين التنبيه بإرسال المصادقات وفقاً للأهمية النسبية لأرصدة العملاء والموردين مع مراعاة الدقة في إثبات العناوين الخاصة بهم، مع موافاتنا بها قبل إرسالها بوقت كاف للإشراف عليها وبما يرد للشركة من ردود خاصة بتلك المصادقات.

- تضمنت الحسابات المدينة لدى المصالح والهيئات مبلغ نحو ٤١,٣٨٢ مليون جنيه قيمة ضرائب مُستقطعة بمعرفة الغير لم نواف بالشهادات المؤيدة لمبلغ نحو ٤,٣٣٢ مليون جنيه.

يتعين الحصول على الشهادات المؤيدة لتلك المبالغ للتحقق من صحتها حتى يتسنى للشركة المطالبة بها عند التسوية الضريبية.

- تضمنت الأرصدة المدينة الأخري مبلغ نحو ٦١,٨٥١ مليون جنيه قيمة تأمينات لدي الغير لم يرد ما يؤيد منها شهادات بنحو ٨١٠ ألف جنيه.

يتعين الحصول على الشهادات المؤيدة لتلك الأرصدة وموافاتنا.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

- تضمنت الإلتزامات طويلة الأجل في ٢٠٢٥/٦/٣٠ المبالغ التالية:

* نحو ٣,٩٤٤ مليون جنيه يتمثل فى (نحو ١,٨٥٥ مليون جنيه بواقي الحصص النقدية منذ ١٩٨٦ حتى ١٩٩١، نحو ٢,٠٨٩ مليون جنيه حصة العاملين عن الخدمات المحلية والمركزية ١٥%) بمخالفة توصيات الجمعيات العامة العادية المتتالية للشركة للحصول على القرارات المنظمة للتصرف في تلك المبالغ بعد الرجوع إلى الشركة القابضة للصناعات الغذائية.

يتعين تنفيذ توصيات الجمعيات العامة للشركة ودراسة تلك الأرصدة وفقاً لما تقضي به الأحكام والقواعد القانونية بشأن بواقي الحصص النقدية وحصة العاملين.

* نحو ١,٥٩٥ مليون جنيه تمثل قيمة المُسدد من أحد المشترين منذ عدة سنوات تحت حساب قيمة أرض قشعمي بمدينة دسوق البالغ قيمتها نحو ٤,٥ مليون جنيه (بمعرفة الشركة القابضة للصناعات الغذائية).

يتعين ضرورة متابعة الإجراءات القانونية وإتخاذ اللازم بهذا الشأن.

- لم يتم تحديث المعدلات المعيارية لعوامل الإنتاج منذ عام ٢٠١٤، رغم التغيرات التي طرأت على جميع عوامل الإنتاج حتى عام ٢٠٢٥، لذا يتطلب الأمر تشكيل لجنة لإعادة دراسة وتحديث المعدلات المعيارية لكل طن من القمح المطحون والمكرونة، بهدف قياس كفاءة أنشطة الشركة وتعزيز الرقابة عليها، فضلاً عن عدم قيام الشركة بقياس الإنحرافات عن تلك المعدلات مع الأداء الفعلي وإتخاذ القرارات المناسبة بشأنها.

نُوصي بتشكيل لجنة مُتخصصة لوضع معدلات معيارية مُحدثة تُساهم في قياس كفاءة أنشطة الشركة بدقة، مع الإلتزام بمقارنة المعدلات المعيارية بالأداء الفعلي، وتحليل الإنحرافات الناتجة، وإتخاذ القرارات المناسبة لما له من أثر مباشر على بيان إستخدامات عوامل الإنتاج وتعزيز الرقابة.

- في ضوء التحول الرقمي للمنظومة الإلكترونية على مستوى الدولة، لم تقم الشركة بإعداد نظام ربط إلكتروني لقطاعات الشركة بمناطقها المختلفة وعدم وضع نظام برنامج محاسبي إلكتروني (سيستم) للتحول من النظام اليدوي إلى النظام الآلي بما يُساهم في مواكبة أهداف الدولة نحو التحول إلى مصر الرقمية.

نوصي بضرورة العمل على التحول من نظام التسجيل اليدوي إلى النظام الآلي وربط إدارة الشركة بمناطقها المُختلفة تسهيلاً للحصول على المعلومات والتقارير بشكل مُنتظم وإحكاماً للرقابة الداخلية.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

أعمال البيئة والأمن الصناعي:

أسفرت معاينتنا الميدانية لبعض وحدات الشركة المختلفة عن وجود عدد من المخالفات للإجراءات والشروط اللازمة للحفاظ على البيئة طبقاً لأحكام القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ بشأن البيئة ولائحته التنفيذية، والمُعدل بالقانون رقم ٩ لسنة ٢٠٠٩، ومن أبرزها:

- مخالفات السجلات والتصاريح: التأخر في تجديد بعض شهادات السجل الصناعي، إدراج منتجات بمسميات ونِسَب إستخراج دقيق مخالفة للنسبة المقررة (٨٧,٥%) المعمول بها منذ يوليو ٢٠٢٢، إنتهاء صلاحية بعض الشهادات الصحية للعاملين.
- قصور القياسات والإشتراطات البيئية: عدم إجراء القياسات البيئية اللازمة ببعض مطاحن ووحدات الشركة، إنتشار الأتربة والمخلفات وضعف مستوى النظافة العامة ببعض المطاحن والمخازن.
- قصور إجراءات السلامة والصحة المهنية: عدم إلتزام العاملين بإستخدام مهمات الوقاية الشخصية (كمامات، سدادات أذن، نظارات، ملابس العمل)، عدم توفير الأغطية الواقية للسيور والتروس وبعض المعدات، ضعف الإضاءة في بعض المواقع.
- قصور الصيانة والهيئة العامة للمواقع: وجود بلاطات مكسورة وتشقق ورطوبة وتساقط بياض، مع رشح مياه بأرضيات وجدران وأسقف بعض الوحدات، كسر بزجاج بعض النوافذ بما يسمح بدخول الأتربة، والحشرات وخلافه.

يتعين سرعة إتخاذ الإجراءات اللازمة لتصويب هذه المخالفات، والإلتزام بأحكام القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ والمُعدل بالقانون رقم ٩ لسنة ٢٠٠٩ ولائحته التنفيذية في شأن البيئة، تجنباً لتعرض الشركة لأية عقوبات.

- ضعف بعض نظم الرقابة الداخلية:

* تكرار شراء أصناف بأسعار متفاوتة من نفس المورد أو موردين مختلفين وعلى فترات متقاربة، فضلاً عن وجود قصور في أوامر الإسناد الصادرة من الشركة لشراء الأقماح.
* عدم تناسب مبالغ التأمين على عهد أمناء خزائن الإيرادات ببعض القطاعات التابعة للشركة، فضلاً عن عدم توريد كامل النقدية المُحصلة بخزينة الإيرادات لبعض وحدات الشركة إلى البنك أو حسابات البريد في بعض الأوقات مما قد يعرض النقدية لمخاطر السرقة.
* وجود إختلاف في بيانات سيارات الشركة المدرجة بوثائق التأمين والبيانات الفعلية المدرجة بقطاع الحركة والنقل مما قد يضيع على الشركة التعويض عن حادث، تعطل العديد من عدادات

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

السيارات وأجهزة التتبع الملحقة بالسيارة وعدم سلامة معدلات إستهلاك الوقود، أيضاً صعوبة تتبع المعدات والآلات الخارجة للاصلاح بالورش الخارجية لغياب سجلات القيد بها.

* محاولة الإستيلاء على بعض الأصناف أو تعطيل بعض الآلات والمعدات ملك الشركة أظهرتها تحقيقات الإدارة القانونية وقرارات الجزاءات عن هذه الافعال.
* إرتفاع نسب الإستخراج ومعدلات التصافي عن المعدلات النمطية وتباينها بين المطاحن مع عدم الإلتزام أحياناً بالمواصفات القياسية لإنتاج الدقيق ٨٧,٥٪ وتجاوز نسب الرطوبة والرماد والمتخلف، مع غياب الفصل بين مخازن الإنتاج والعبوة، مع عدم وجود دورة مستندية لمخلفات الطحن وكنسة عجين المكرونه وإثباتها فقط عند البيع.

نُوصي بضرورة إجراء مراجعة شاملة لإجراءات الرقابة الداخلية في كافة القطاعات محل الملاحظات المُبلغة للشركة، مع توحيد سياسات الشراء، وتحديث آليات الرقابة على النقدية والأصول، وتفعيل أنظمة متابعة الإنتاج والمخزون لضمان الإلتزام بالمعايير وحماية موارد الشركة.

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى:

- تمسك الشركة حسابات مالية مُنتظمة تتضمن كل ما نص القانون ونظام الشركة على وجوب إثباته فيها وقد وُجدت القوائم المالية مُتفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات، كما تطبق الشركة نظام تكاليف يفي بأغراض تقييم المخزون ونرى تطويره، وقد تم جرد المخزون بمعرفة إدارة الشركة طبقاً للأصول المرعية.
- البيانات المالية الواردة بتقرير مجلس الإدارة وفقاً لمتطلبات القانون رقم (١٥٩) لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية مُتفقة مع ما ورد بدفاتر الشركة وذلك في الحدود التي تثبت بها مثل تلك البيانات في الدفاتر.

تحريراً في ٢٠٢٥/٨/١٨

وكيل الوزارة
نائب أول مدير الإدارة
(محاسب / علي سيد علي)

يعتمد ،،،
الوكيل الأول
مدير الإدارة
(محاسب / أحمد محمد فرج)

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner